

المحاضرة رقم (03)

تابع (المشكلات الحضرية المدنية)

2 - مشكلة نقص المرافق العمومية:

في ضوء تزايد السكان والكثافة السكانية في المدن، لم تعد الخدمات القائمة كافية لتلبية احتياجات هذه الأعداد المتزايدة من السكان، كما أنه في ضوء طغيان الاتجاه المادي وعدم توافر أراضي عامة وفضاءات داخل المدينة، فلم يكن بالإمكان إنشاء خدمات عامة جديدة بالقدر الكافي، وعليه فإن الأحياء السكنية قد أصبحت تفتقر إلى الخدمات العامة.

وفي ضوء التوسع الكبير الذي شهدته المدينة على أطرافها وفي الضواحي والجيوب الحضرية فقد بعدت هذه المناطق الجديدة عن الخدمات العامة القائمة في مركز المدينة، ومن ناحية ثانية وفي ضوء التزايد الكبير في الحجم السكاني والكثافة السكانية فقد تدهورت المرافق العامة، وبخاصة شبكات المياه، والصرف الصحي بشكل كبير، إذ صارت تعاني من ضبط متزايد بسبب تزايد العبء عليها بسرعة تفوق سرعة تطويرها، وعليه فإن كثير من الأحياء، وخاصة في المناطق الجديدة كانت تفتقر إلى الخدمات العامة، كما أن الأحياء القديمة ونظرا لزيادة السكان والكثافة السكانية فيها بشكل كبير، فقد أصبحت هذه الأحياء تعاني من ضعف وعدم كفاية المرافق.

ومع توسع المدينة بعدت المسافة بين مناطقها الداخلية والطبيعية المحيطة بها، وهو ما جعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل الوصول والاستمتاع بالبيئة الطبيعية المحيطة بالمدينة، والتي لا يراها إلا حين خروجه أو دخوله إليها، فإن الحدائق والمساحات الخضراء والمجاري المائية أماكن عامة مهمة في معظم المدن، فهي توفر حولا لما تنتجه الحضنة السريعة المفتقرة لمقومات الاستدامة من آثار في الصحة والسلامة، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها المساحات الخضراء الحضرية هي على نفس القدر من الأهمية، وينبغي أن ينظر إليها في سياق القضايا العالمية، مثل الصحة العامة والمحافظة على الطبيعة.

والمساحات الخضراء هي عبارة عن أراضي مكسوة بغطاء نباتي، مثل الأعشاب أو الشجيرات أو الأشجار، وتشمل المسطحات الخضراء، المنتزهات، والحدائق، والملاعب، وساحات المدارس، وأماكن الجلوس العامة، وغيرها، وتعد المساحات الخضراء عنصرا مهما يجب الحرص على وجوده داخل المناطق الحضرية وخارجها لما له من قيمة جمالية، وتأثيرات صحية وبيئية على حياة البشر

ومن الواجب توعية المجتمعات بأهمية المساحات الخضراء، وكيفية المحافظة عليها، وعلى التنوع الحيوي فيها، وتشجيع المجتمعات على الاستفادة الآمنة والمثلى منها، وتتراوح أنواع هذه المساحات الخضراء من تلك الصغيرة، مثل أشجار الشوارع والحدائق المجتمعية، إلى مساحات أكبر وأكثر ترابطاً، مثل المنتزهات والحدائق الخضراء، وهذا يشير إلى الحاجة إلى التفكير خارج مفهوم الحديقة الحضرية التقليدية عند النظر في كيفية تلبية الطلب على المساحات الخضراء بين سكان المناطق الحضرية المتنامية.

من الآثار الإيجابية للمساحات الخضراء على البيئة ما يلي:

- ترشح الهواء من الغبار والملوثات، مما يحسن من جودة الهواء، والمناخ أيضاً.

- تحد من ترسب النترات من التربة إلى المصادر المائية، وتقلل من تلوث المياه بالملوثات مثل الفسفور.

- توفر أماكن ظليلة، وتقلل من درجات الحرارة في المناطق الحضرية، وتزيد من رطوبة الهواء من خلال التبريد التبخيري.

- تحافظ على تماسك التربة، وتقلل من انجرافها نتيجة عوامل التعرية مثل الرياح والمياه.

- تزيد من نسبة الأوكسجين اللازم لتنفس الكائنات الحية، وتقلل من نسبة ثاني أكسيد الكربون، علماً أن شجرة واحدة تستهلك 12 كيلوغرام تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

- تقلل من استهلاك الوقود الأحفوري المستخدم في التبريد، فالأشجار المزروعة في الأماكن الحضرية تقلل من حرارة المنازل صيفاً، مما يزيد من كفاءة المكيفات بنسبة 4,2% ويقلل استهلاكها للطاقة.

- تزيد من قدرة التربة على الاحتفاظ بماء المطر.

ومع ازدياد المدينة بالسكان وارتفاع الكثافة السكانية فيها، ارتفعت قيمة الأراضي الخاصة وطغى الاتجاه المادي على عملية التخطيط الحضري فلم تترك مساحات خضراء ومفتوحة داخل المناطق السكنية بالقدر اللازم بسبب الاستخدام الكثيف للأرض، كما أنه مع زيادة النمو السكاني وتدهور المناطق السكنية وتزايد الأسر التي لا مأوى لها ومع عدم القدرة المادية للتوسع العمراني خارج المدينة، لم يكن أمام الحكومات المحلية من خيار سوى بناء عمارات سكنية على الأراضي الخضراء والمفتوحة داخل المدينة.

فالحدائق والمساحات الخضراء توفر للناس فرصاً لزيادة ممارسة رياضة المشي وركوب الدراجات والانخراط في النشاط البدني في أوقات الفراغ، ولذا فإن الاستثمارات في حدائق المدن والمساحات الخضراء والممرات المائية تمثل وسيلة فعالة واقتصادية لتحسين الصحة والتخفيف من آثار تغير المناخ على حد سواء.

وفي بعض الأحيان يتم وضع الخدمات العامة كالمدارس والمستوصفات والمصانع... الخ في تلك المناطق المفتوحة الأمر الذي فقدت معه المدينة المساحات الخضراء التي كانت قائمة، وهو ما أفقد المدينة

جاذبيتها وإنسانيتها التي كانت سائدة إلى ما قبل الثورة الصناعية، وهو ما دفع مخطط المدن البريطاني " إبنيزر هيوارد " Ebenezer Howard أن يطرح نظريته عن " المدينة الحدائقية " Garden City عام 1898، والتي يحاول أن يوفر فيها نموذجا لمدينة ممثلة بالمناطق الخضراء والمفتوحة، ولينقل طبيعة الريف إلى داخل المدينة.

في ظل النمو السكاني المتزايد التي تشهده المدن ومع الازدحام الكبير تظهر مشكلة نقص كبير في المرافق العمومية وسلات المهملات التي أضحت مشكلة وواقع مرير يصطدم به المواطنون يوميا، فرغم أنها ضرورية إلا أن المدن النامية تعاني نقصا فادحا مقارنة بحجم سكانها وكذا اتساع رقعتها وخاصة المدن السياحية التي تعد قطبا سياحيا هاما يجذب إليه الكثير من الزوار من داخل وخارج المدينة، كما أن عدد المرافق العمومية المتوفرة يبقى غير كاف والعديد منها تتعدم فيها أبسط شروط النظافة وهو ما يستدعي إعادة النظر في الجانب الصحي لهذه المرافق، وقد طالب عديد المواطنين السلطات بتوفير أبسط شيء يحتاجه الإنسان معتبرين أن نقص المرافق في المدينة يعتبر عارا كبيرا، وحتى السياح الذين يزورون المدينة يتفاجؤا لعدم توفر المرافق العمومية بوسط المدينة وعدم توفر حتى الإشارات التي تشير لتواجدها، فهي غائبة تماما وهو ما يستدعي ضرورة التفكير في إنجازها مستقبلا خاصة أنه يوجد العديد من الأشخاص الذين يحتاجون لاستعمال المرافق لدواعي صحية خاصة الذين يعانون من داء السكري، ويساهم غياب أو نقص المرافق في المدن ظهور السلوكات غير الحضارية بسبب عدم توفير السلطات للمرافق العمومية، وتحمل الجهات المعنية المسؤولية، نفس المشكل تعاني منه المدن الداخلية مما اضطر المواطنين والسياح إلى قضاء حاجاتهم في زوايا مختلفة من شوارع المدينة، هذه الوضعية كثيرا ما أثارت الإحراج لديهم، فغياب مثل هذه المرافق من شأنه أن يزيد من الظاهرة والذي بات يثير الإحراج ويوحي بتدني كبير في الأخلاق وسلوكات الأفراد كما أنه خارج عن إطاره الزمني والمكاني، من جانب آخر فإنه إضافة إلى النقص المسجل فيما يخص حاويات القمامة بمختلف الأحياء السكنية، فإن المشكل امتد أيضا إلى سلات المهملات التي من المفترض أن تتواجد على مستوى أغلب الشوارع وذلك من أجل القضاء على ظاهرة رمي المارة للمهملات على الأرض، وأمام هذا الواقع لم يجد العديد من سكان المدن الذين يحرصون على نظافتها من سبيل سوى حمل أكياس معهم لرمي المهملات فيها، أو الإبقاء على المهملات الورقية في جيوبهم، في الوقت الذي لا يكثر فيه البعض الآخر بالأمر، فعندما لا يجد سلة يرمي في الأرض.

كما تتميز المدن الكبرى بالتوسع الكبير والحديث لضواحيها التي تتحدد بخاصيتي التجهيز الجزئي لمنشآتها القاعدية والنقص الجلي في التجهيزات الثقافية وأماكن الترفيه، حيث تصعب الحياة في ذات المكان على الشباب المقيم بالمجالات التي تم تعميمها حديثاً، مما يجعل هؤلاء يضطرون للتوجه نحو الأماكن ذات المركزية الحضرية التي تكون غالباً مزودة بشكل جيد بالتجهيزات الجماعية، و يمر عموماً البحث عن وسائل الترفيه عن النفس دون نفقة كبيرة و في أكبر جزء من الوقت، بالنسبة للشباب المنحدر من عائلات فقيرة وحتى من طبقات متوسطة، عبر الجاذبية التي تمارسها عليه الأماكن الموجودة في محيط رياضة كرة القدم، إن النقص في الأماكن والمنشآت الرياضية المناسبة والملاعب هي أسباب استمرار البرامج الهزيلة للتربية البدنية وكذا افتقارها للمعايير والشروط القانونية المتفق عليها، باعتبار أن المنشأة الرياضية من أهم أقطاب ممارسة الرياضة والترويج لها.

كما لا نستطيع أن نتجاهل الدور التي تلعبه المراكز الثقافية كدار الشباب في جمع شمل الشباب وتكوينهم تكويناً سليماً يتماشى مع قيم المجتمع ومعتقداته، وتبرز أهمية هذه المراكز خاصة في الأحياء الشعبية التي تعاني من مشكل نقص وسائل الترفيه، مما ينعكس سلباً على هذه الأحياء فتكثر فيها الآفات الاجتماعية المختلفة الناجمة في أغلب الأحيان عن مشاكل اجتماعية عديدة ومتنوعة، وغالباً ما يذهب ضحيتها الشباب.

3 - مشكلات استغلال المرافق العامة:

تعرف المرافق العامة بأنها جميع الأنظمة والبنى التحتية التي تبنيها الدولة وتديرها، وهي متاحة لكافة المواطنين دون استثناء، ولديهم حق الانتفاع بها بغض النظر عن فئاتهم ومستوياتهم الاجتماعية، حيث تعتبر هذه المرافق ضرورية لتحسين المستوى المعيشي للناس وتلبية حاجاتهم الأساسية، حيث إنها تقدم الخدمات التي يحتاجونها وتتاسبهم، وتسعى الحكومات إلى وضع سياسات ومعايير لتطوير أنواع مختلفة من هذه المرافق ورفع جودتها وفقاً لحاجة المجتمع وطبيعته.

على مستوى العالم، تغطي المرافق العامة حوالي ثلث مساحة أي مدينة، بدءاً من شوارع المدينة والميادين في الأحياء إلى الحدائق والأماكن العامة مثل المكتبات والأسواق، وعلى الرغم من هذه الأهمية، غالباً ما يتم تجاهل قدرة الأماكن العامة، التي عادة ما تمتلكها الحكومات المحلية وتديرها، على إحداث تحول في المدن وتحسين الحياة فيها، وذلك لأسباب عديدة منها تخطيط المدينة الضعيف والمؤقت، والقيود المالية، والأولويات الملحة الأخرى الناشئة عن سرعة التوسع العمراني، وغالباً ما يتحول التدهور في الأماكن

العامة لتصبح أماكن مزدحمة ملوثة تهيمن عليها المركبات والمحلات التجارية، مما يؤدي إلى هبوط سريع يستنزف الموارد العامة ويزيد من تفاقم مشكلات المدينة المختلفة.

وتعد تجارة الرصيف ظاهرة مألوفة في كثير من مدن العالم وليس لدينا فحسب حيث لا تكاد أي عاصمة أو مدينة من المدن التي تكتظ بالسكان والزوار إلا وقد تحولت أرصفة شوارعها وميادينها إلى سوق مفتوح للبضائع والملابس والمأكولات والخضار والفواكه التي تشوه الأرصفة وتضيق على المارة ، وتخلق العديد من المشاكل بعد رحيل باعة الرصيف أقلها ضررا هي أكوام النفايات والحاويات التي تترك في تلك المواقع بعد انتهاء فترة البيع اليومي، مما يخلق مشكلة عبء جديد على عمال النظافة، إلى جانب الأضرار الاقتصادية الناتجة عن اتجاه الكثير من هؤلاء الباعة على الرصيف وترك المحلات التجارية الرسمية لتجنب دفع الرسوم وإيجارات تلك المحلات، إضافة إلى مخالفة عدد من هؤلاء لنظام الإقامة والعمل وضعف الرقابة على منتجاتهم وعدم مأمونية المواد والسلع المباعة على الرصيف.

كما أن هناك ممارسات وسلوكيات لفئة من المواطنين تظهر بين حين وآخر في المجتمع الحضري، أصبح من الضروري العمل على الحد منها بما يتفق مع السلوك الحضاري، ومن بين هذه الممارسات مشكلة رمي النفايات من نوافذ المركبات واصطفاف المركبات على الأرصفة المخصصة للمشاة مغلقين أمام المارة وتعرض حياتهم للخطر، حيث تغلق جميع المسارب على الطرق دون الالتفاف إلى الغير مما يسبب العديد من الحوادث والخسائر البشرية والمادية، بالإضافة إلى مشكلة الكتابة على الجدران العامة كأسوار المدارس والجامعات أو في الشوارع وغيرها بطريقة تؤذي المارة، ولصق الإعلانات والشعارات في جميع الأماكن العامة وعلى جدران المؤسسات العامة، وهذا بدوره يشكل يؤدي إلى التلوث البصري.